يرى كالامر اللازم لانه لم يقع الاستعمال على خلافه
قال الشيخ وانت اذا تصفحت الكلام وجدت
هذين الاسمين يتقدمان ابدا على الفعل اذا قصد
بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما
اذا لم يقدما ولو قلت يفعل كذا مثلك او غيرك
رابت كلاما مقلوبا عن جهته ومقبرا عن صورته
ورابت اللفظ قد نبا عن معناه ورابت الطبع
يابى ان يرضاه **قيل وقد يتقدم** المسند اليه المسور
بكل على المسند المقرون بحرف النفي **لانه** اى التقديم
دال على العموم اى على نفي الحكم عن كل فرد من افراد
ما اضيف اليه لفظ كل **نحو كل انسان لم يقم** فانه
يفيد نفي القيام عن كل واحد واحد من افراد الانسان
بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي
الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم
يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد
الا سلب العموم ونفي الشمول **وذلك** اى افادة
التقديم النفي عن كل فرد والتاخير النفي عن جملة
الافراد **لئلا يلزم ترجيح التاكيد** وهو ان يكون
لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته
على التاسيس وهو ان يكون كل لافادة معنى لم يكن
حاصلا قبله بمعنى لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم
النفي والتاخير مفيد لنفي العموم يلزم ترجيح
التاكيد على التاسيس واللازم باطل لان التاسيس

خير

خير من التاكيد كيف لان حمل الكلام على الافادة
خير من حمله على الاعادة والملزوم مثله فان عورض
بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالعمل عليه ارجح
قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرنا
لانه اقوى لان وضع الكلام على الافادة وكان
هذا القائل يتمسك في اصل الدعوى بالاستعمال
ويكون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة
والا فلا تثبت اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة
اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم
موجبة مهملة اهملت فيها بيان كمية افراد المحكوم
عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد حصل
جزء من المحمول لا ينفصل عنه ولا يكون تقديرا الرابطة
بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب
والسلب ولهذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة
محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما
في هذه المادة ولهذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية
والا فالسالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء
الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة
معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد
لا عن كل فرد **لان الموجبة المهملة المعدولة في قوة**
السالبة الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم يقم
بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان في الصدق
لانه كما يحكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)